

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٨٣

الخميس، ١٦ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيد أفونسو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إيفستيغنيفا

إكوادور السيدة سانشيس إسكييردو

ألبانيا السيدة سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسيبة

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيدة بيرسفييل

الصين السيد سون زيكيانغ

غابون السيدة بونغو

غانا السيدة أوسي - مينساه

فرنسا السيدة برودهيرست إسيتقال

مالطة السيدة فرايرز

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2023/151)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service.

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-07733 (A)



وتواجه أفغانستان تحديات هائلة. وتتفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية بفعل قرارات طالبان التي تحرم النساء والفتيات من فرص التعليم والعمل والحرية. ولا يزال خطر الإرهاب قائما أيضا. ويؤثر كل ذلك تأثيرا مدمرا على شعب أفغانستان.

وقد أصبح دور بعثة الأمم المتحدة أكثر أهمية ولا غنى عنه في وقت الأزمة هذا. وتكتسي جميع عناصر ولايتها أهمية حاسمة في التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها أفغانستان، بما في ذلك تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع ورصد مسائل حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتيسير المساعدة الإنسانية والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الإرهاب والمخدرات. ويحدونا أمل صادق في أن يؤيد جميع أعضاء المجلس تجديد ولاية البعثة.

يدعو مشروع القرار الثاني إلى إجراء تقييم مستقل للنهج الدولي في أفغانستان. ستقدم هذه المبادرة توصيات تطلعية بشأن الكيفية التي يمكن بها للجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية ذات الصلة أن تتصدى للتحديات القائمة بطريقة متكاملة ومتسقة.

ومن شأن اعتماد مشروع القرارين أن يبعث برسالة مؤكدة إلى المجتمع الدولي عن وحدة مجلس الأمن ودعمه الثابت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن التزامه ببناء مستقبل آمن ومستقر ومزدهر وشامل لأفغانستان وشعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/196 المقدم من الإمارات العربية المتحدة واليابان.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2023/151)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أفغانستان إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2023/196 و S/2023/197، اللتان تتضمنان نصي مشروعين قرارين.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/151، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرارين المعروضين عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الإمارات العربية المتحدة واليابان، بوصفهما شريكين في الصياغة بشأن مسألة أفغانستان.

نشكر موزامبيق على عقد هذه الجلسة ونشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة.

معروض علينا اليوم مشروع قرارين بشأن أفغانستان.

يدعو مشروع القرار الأول (S/2023/196) إلى تجديد الولاية القوية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مما يسمح لها بمواصلة عملها لمدة ١٢ شهرا أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٧٨ (٢٠٢٣).
أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/197 المقدم أيضاً من الإمارات العربية المتحدة واليابان.
أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٧٩ (٢٠٢٣).
أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن اليابان والإمارات العربية المتحدة بصفتنا شريكين في صياغة مشروع القرار بشأن أفغانستان.

اتخذ مجلس الأمن اليوم بالإجماع قرارين بشأن الحالة في أفغانستان (القراران ٢٦٧٨ (٢٠٢٣) و ٢٦٧٩ (٢٠٢٣)). يمدد أولها الولاية المتينة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهراً أخرى مؤكداً بصورة لا لبس فيها دعم البعثة وقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا. في الوقت الذي يواجه فيه الشعب الأفغاني طائفة من التحديات البالغة الصعوبة استجاب المجلس ببعث رسالة حاسمة وموحدة مفادها أنه لن يتم التخلي عن أفغانستان ولا سيما نساءها وفتياتها.

وفيما يتعلق بالقرار الثاني الذي صوتنا عليه اليوم، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للمشاركة البناءة والقيمة لأعضاء المجلس فيما يتعلق بالاقتراح الذي يطلب إجراء تقييم مستقل للنهج الدولي إزاء

يعرب مجلس الأمن - بطلبه هذا التقييم - شعوره بالقلق العميق إزاء المسار المفزع في أفغانستان فضلاً عن اعتزامه القيام بما يجب حيال ذلك. فيدون بذل جهد دولي مستمر ومنسق من المرجح أن يستمر الوضع الراهن الذي ساهم في أسوأ أزمة لحقوق المرأة في العالم. وإذا تشاطرنا جميعاً هدف بناء أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة وشاملة للجميع - علاوة على الإيمان المشترك بإثبات ذلك اليوم - فيجب علينا جميعاً أن نعمل لأجل تحقيق الهدف نفسه بشعور من الوحدة. ولهذا يجب أن نعطي الأولوية للتكامل والاتساق بين جهود جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

ونعرب عن امتناننا لروح التعاون والشعور بالمسؤولية اللذين تجلبا طوال عملية التفاوض. ونعتقد أن ذلك سيظل ضرورياً إذا شئنا الوفاء بالتزامنا تجاه أفغانستان وشعبها. لقد حان وقت العمل الآن.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
تزداد القيود المفروضة على حقوق النساء والفتيات الأفغانيات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال المرأة تقصى من المجتمع الأفغاني بينما يستمر منع الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية. يبعث القرار الذي اتخذ اليوم بالإجماع بتجديد الولاية المتينة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن النساء والفتيات.

لقد أصبح عمل البعثة في مجال حماية وتعزيز ورصد حقوق جميع الأفغان، بما في ذلك الدعوة إلى الحوكمة الشاملة والتمثيلية أكثر أهمية من أي وقت مضى وبواسطته سنعمل على مساءلة طالبان عن التزاماتها.

وتشيد الولايات المتحدة بالعمل الرائع الذي قام به موظفو بعثة الأمم المتحدة في الميدان. يعمل موظفو البعثة في ظل ظروف أمنية متدهورة في جميع أنحاء البلد. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء سلامة وأمن موظفي البعثة. ونحن ملتزمون بضمان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على اتخاذ خطوات لحمايتهم وحماية أسرهم.

وتقف الولايات المتحدة بحزم، اليوم وكل يوم، مؤيدة لعمل الأمم المتحدة لدعم السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب مالطة باتخاذ القرارين ٢٦٧٨ (٢٠٢٣) و ٢٦٧٩ (٢٠٢٣)، ونشكر القائمين على الصياغة - اليابان والإمارات العربية المتحدة - على جهودهما ومشاركتهم البناءة.

وتؤيد مالطة تأييداً تاماً ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات الأفغانيات، ورصد حماية المدنيين والإبلاغ عن ذلك والدعوة إلى حمايتهم، ومنع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والتصدي لها.

وبالانتقال إلى التقييم المستقل، نؤكد من جديد موقفنا بأن الخبراء الذين سيتم تعيينهم لإجراء ذلك التقييم المستقل يجب أن يتمتعوا بالخبرة الجنسانية اللازمة والمعرفة الخاصة بالسياق، وأن حقوق المرأة أساسية في الإطار المرجعي، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٧٩ (٢٠٢٣).

وبالإضافة إلى ذلك، نحث على إنشاء آلية لضمان استمرار المشاورات مع النساء الأفغانيات ومنظمات المجتمع المدني داخل أفغانستان وخارجها، بما في ذلك في وضع الإطار المرجعي. كما نشجع مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للمساعدة في تسهيل إدماج المنظور الجنساني بشكل كامل في جميع جوانب التقييم وضمان ذلك.

السيد صن جيشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرارين ٢٦٧٨ (٢٠٢٣) و ٢٦٧٩

كما أثر المرسوم الذي أصدرته طالبان مؤخراً بمنع النساء الأفغانيات من العمل في المنظمات غير الحكومية على العمليات الإنسانية في وقت يحتاج فيه أكثر من ٢٨ مليون شخص - ثلثا السكان - إلى المساعدة الإنسانية. وتشيد بعمل البعثة المستمر في قيادة وتنسيق الجهود في ظل ظروف صعبة لإيصال المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

في الختام، أود أن أشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به البعثة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذون للمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، وأؤكد من جديد تضامن المملكة المتحدة مع الشعب الأفغاني.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن اليوم الإجراء اللازم للحفاظ على البعثة بوصفها شريان الحياة لشعب أفغانستان. وتؤيد الولايات المتحدة ومهمتها تأييداً كاملاً. لذلك إننا فخورون بدعم تمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد (القرار ٢٦٧٨ (٢٠٢٣)).

ومن الأهمية بمكان العمل لأجل تحقيق السلام والاستقرار اللذين نتفق جميعاً على أهميتهما البالغة لأفغانستان وللعالم بأسره. ويتمديد ولاية البعثة ستمكن الأمم المتحدة من مواصلة عملها الهام لاستعادة قدرة الأفغان على ممارسة حقوقهم الإنسانية، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأفراد المنتمين إلى الأقليات. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تشدد البعثة على هذا العمل. وستواصل البعثة أيضاً التصدي لحالة طوارئ إنسانية وأزمة اقتصادية متفاقمة علاوة على تعزيز السلام والاستقرار وتيسير الحوار بين جميع الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية وأصحاب المصلحة المعنيين.

ويأتي إجراء المجلس اليوم في الوقت المناسب لا سيما في شهر تاريخ المرأة ونحن نعقد أيضاً الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة. ويدعم عمل المجلس بشكل مباشر تمكين النساء والفتيات وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لديهن ومشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة على جميع مستويات ومراحل صنع القرار.

في الصياغة، طوال عملية التشاور بشأن مشروع القرارين. قبل صياغة القرارين، كانت الإمارات العربية المتحدة تتواصل مسبقاً مع أعضاء المجلس والأمانة العامة للحصول على مجموعة واسعة من الآراء. وبعد الاستماع إلى آراء جميع الأطراف، عمدت الإمارات العربية المتحدة مشروع القرارين على وجه السرعة لإتاحة الوقت الكافي لجميع الأطراف لدراستهما ومناقشتها.

وخلال المشاورات، لاحظنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تواصلت بصبر مع جميع الأعضاء، وعملت على بناء توافق في الآراء، واستوعبت الشواغل المشروعة لكل عضو قد الإمكان وعرضت أفكاراً خلاقية لحل الخلافات. ويمكننا القول إن نهج الإمارات العربية المتحدة كان مثلاً جيداً للعمل بصفة قائم على الصياغة. ويبين ذلك مرة أخرى أن العضو غير الدائم قادر تماماً على الاضطلاع بدور قائم على الصياغة. فهناك مختلف التفاوتات بين أعضاء المجلس، ولكن هناك دائماً حلول أكثر من العقبات. وما دمنا مصرين على السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء، فيمكننا أن نجد تسوية مناسبة.

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): صوت الاتحاد الروسي اليوم مؤيداً القرارين ٢٦٧٨ (٢٠٢٣) و ٢٦٧٩ (٢٠٢٣) بشأن أفغانستان.

ويسرنا أن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، قد تم تمديدها لمدة ١٢ شهراً في الوقت المناسب وعلى نحو إجرائي. ونعتقد أن هذه المعايير تسمح للبعثة بالاضطلاع الكامل بأنشطتها في أفغانستان خلال فترة حرجة للبلد.

ونشيد بجهود الإمارات العربية المتحدة واليابان، بوصفهما شريكين في الصياغة في الملف الأفغاني في مجلس الأمن، لإيجاد حلول توفيقية مع مراعاة مجموعة واسعة من المواقف. ونوه بالعمل الدؤوب الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة في أفغانستان، ولا سيما رئيسة البعثة السيدة روزا أوتونباييفا، الذين يؤدون مهامهم في ظل ظروف صعبة.

(٢٠٢٣)، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتفويض الأمين العام بإجراء تقييم مستقل، على التوالي.

تمرّ أفغانستان، في الوقت الحاضر، بمرحلة حرجة من إعادة البناء السلمي. وتواجه أفغانستان العديد من التحديات الخطيرة، بما في ذلك على الجبهات الأمنية والإنسانية والاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً لمساعدة أفغانستان على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار. ونؤيد الشعب الأفغاني في جهوده للتغلب على الصعوبات الحالية التي يواجهها وبناء مستقبل أفضل.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الدور الهام للأمم المتحدة ونشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة عملها. كما نشجع البعثة على مواصلة تنفيذ الولاية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٢٦ (٢٠٢٢)، بطريقة شاملة ومتوازنة من أجل مساعدة أفغانستان على التخفيف من حدة الوضع الإنساني وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين قدرتها على الإدارة الرشيدة.

إن لدى المجتمع الدولي توقعات مشتركة وشواغل واقعية فيما يتعلق بأفغانستان. ولا يمكن التوصل إلى حل حقيقي للمشكلة دون الحفاظ على المشاركة الصبورة والفعالة من خلال الاحترام المتبادل، بدلاً من ممارسة الضغط أو حتى الجزاءات.

لقد قرر مجلس الأمن من فوره أن يطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم مستقل للحالة في أفغانستان على أساس مشاورات كاملة مع السلطات الأفغانية والأطراف الأخرى ذات الصلة. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، نتوقع الصين أن يركّز التقييم على أكثر الصعوبات التي تواجه أفغانستان إلحاحاً، مع إعطاء الأولوية لمساعدة البلد في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية وتعزيز تدميته الاقتصادية والاجتماعية، مع دعم التواصل مع السلطات الأفغانية. وسنكون ممتنين لو قدّم التقييم توصيات تطلّعية بشأن تشجيع جهود أكثر تنسيقاً وشمولاً من جانب المجتمع الدولي. وينبغي له أيضاً أن يولي اهتماماً وثيقاً لتقييم الأزمة الإنسانية في أفغانستان، التي تقاومت بسبب الجزاءات الانفرادية.

وما كان من الممكن تحقيق النجاح في اتخاذ القرارين لولا الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الإمارات العربية المتحدة، بوصفها شريكة

على عملهم القيم وإلى جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة التي أدت إلى اتخاذ القرارين ٢٦٧٨ (٢٠٢٣) و ٢٦٧٩ (٢٠٢٣).

ومع ذلك، فلنكن واضحين: إن كانت الحالة قد أصبحت بالغة الخطورة في أفغانستان اليوم، فمن الواضح أن ذلك يرجع إلى أن أفعال الطالبان تعرقل عمل المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة 12 شهراً، الأمر الذي يوجه رسالة مهمة تفيد بدعم المجتمع الدولي المستمر لوجود الأمم المتحدة في أفغانستان وثقته في عمل البعثة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مواصلة عملها القيم والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في التنفيذ الكامل لولايتها، سواء على الصعيد السياسي أو الإنسانية أو صعيد حقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، تولي سويسرا اهتماماً خاصاً لحالة النساء والفتيات، المستبعدات حالياً من الحياة العامة بسبب التدابير القمعية التي تمارسها حركة الطالبان بحقهن. وأود أيضاً أن أكرر ما قالته زميلتي ممثلة الإمارات العربية المتحدة إن عملنا قد بدأ للتو ويجب أن نعمل بجهد أكبر.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرارين 2678 (2023) و 2679 (2023) بالإجماع، الأمر الذي يبعث بإشارة لا لبس فيها بدعم مجلس الأمن لولاية وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أن أشكر الإمارات العربية المتحدة واليابان على نجاحهما في الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة الحاسمة. وسنواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وشركائها، ولا سيما شركاؤها في المجال الإنساني، الذين يضطلعون ببسالة بعمل ممتاز وحيوي في الميدان لمنفعة السكان الأفغان.

لا تزال فرنسا يساورها قلق خاص إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في أفغانستان، لا سيما استمرار التدهور الحاد

ونحن مقتنعون بأن الدعم الإجماعي من مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة سيظهر لشعب أفغانستان أن المجتمع الدولي بأسره ملتزم بإحلال السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما في ذلك البلد الذي طالبت معاناته. وقد باتت تلك الرسالة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، من الضروري الحفاظ على المشاركة العملية بين البعثة وسلطات الأمر الواقع بغية مناقشة جميع المسائل الأساسية، وفقاً للولاية الجديدة. ومن المهم عدم السماح بعزل أفغانستان. وسيستفيد الجميع من الحوار الصبور والبناء.

ونعتقد أن البعثة ستواصل الاضطلاع بواجباتها بالكامل، بما في ذلك تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى البلد، ولا سيما بتقديم المساعدة إلى أضعف فئات السكان، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. وأي محاولة لتسييس الجانب الإنساني تحت أي ذريعة هي محاولة غير أخلاقية وغير مقبولة.

ونحن على اقتناع بأن تحقيق الاستقرار في أفغانستان وحل المهام المعقدة التي تواجه البلد لا يمكن تحقيقهما من دون نهج شامل وموحد للمجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية في البلد. وقد أكدنا مراراً وتكراراً أن أحد الشروط المسبقة الهامة لنجاح أنشطتنا المشتركة ينبغي أن يتمثل في اتخاذ قرارات تستند إلى تحليل دقيق وأخذ الحقائق الراهنة في الحسبان. ونعتقد أن الجهود الجماعية على ذلك الطريق ستسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة وخارجها.

وفي ذلك الصدد، نثق بأنه سيتم إجراء تقييم مستقل للحالة في أفغانستان، بما في ذلك على أساس المشاورات مع سلطات الأمر الواقع. ونتوقع أن يكون التقرير متوازناً وأن يجسد التحديات الحقيقية المتعلقة، في جملة أمور، بتجميد الأصول الأفغانية، وتعزيز التنمية وإعادة البناء في البلد، فضلاً عن استعراض الآثار السلبية للجزاءات الانفرادية.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلت بالفرنسية): أود أولاً أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر إلى القائمين على الصياغة

والسلام والأمن، وفقا للقرار 1325 (2000). إن اتخاذ القرارين 2678 (2023) و 2679 (2023) يعكس قلق أعضاء مجلس الأمن إزاء الحالة التي يعاني منها السكان الأفغان وبيعته برسالة تجسد الوحدة. وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بإحلال السلام في أفغانستان. وسنواصل إيلاء الاهتمام للتوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل وسندعم جميع الجهود اللازمة لتنفيذها بفعالية وفي الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فايق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى قيادة جهود مجلس الأمن لكفالة السلم والأمن العالميين في هذه الأوقات العصيبة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لأعضاء مجلس الأمن على تضامنهم في توافق للأراء وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالإجماع. ونشكر بصفة خاصة القائمين على الصياغة، اليابان والإمارات العربية المتحدة، على جهودهما الممتازة في تيسير اعتماد القرارين 2678 (2023) و 2679 (2023) ووضع صيغتهما النهائية.

يأتي هذا في وقت حرج، حيث يواجه شعب أفغانستان أزمة اجتماعية وسياسية واقتصادية وإنسانية متردية، بسبب فشل الطالبان في معالجة الأزمة الراهنة وكسر الجمود والمشاركة بشكل بناء في الاستجابة للدعوات الوطنية والدولية من أجل إقامة نظام حكم عادل ومسؤول وشمولي، ووضع سياسات تحترم حقوق الإنسان والإدماج المستحق للمرأة في جميع جوانب المجتمع وجهود مكافحة الإرهاب - وكلها وعود قطعها الحركة للعالم ولشعب أفغانستان. ويسرنا أن القرارين 2678 (2023) و 2679 (2023) يعترفان بتلك الحقيقة وأن الحالة البالغة الخطورة التي يواجهها شعبنا الآن تتطلب جهودا متجددة وأكثر تصميمًا من جانب الأمم المتحدة والمجلس والمجتمع الدولي الأوسع لتحسين الحالة والمساعدة في وضع بلدنا على الطريق نحو الاستقرار. ويحدونا الأمل في أن نشهد في الأشهر المقبلة تقدما مستداما ومتوازيا

في حالة النساء والفتيات بسبب التدابير القمعية التي تمارسها حركة الطالبان. ولهذا سنواصل كفالة أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من تنفيذ ولاية قوية، خاصة فيما يتعلق برصد انتهاكات حقوق الإنسان، وأن تسهم البعثة في نقل أصوات الأفغانيات. وستواصل فرنسا العمل مع شركائها، بمن فيهم شركاؤها في المنطقة وجيران أفغانستان، لضمان الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي عملا بالقرار 2593 (2021) ووفاء الطالبان بالتزاماتها، التي لم يتم الوفاء بها حتى الآن. وترحب فرنسا بأن التقييم المستقل المشار إليه في القرار 2679 (2023) يهدف تحديدا إلى تقديم توصيات بشأن التصدي لانتهاكات الطالبان لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

السيدة سانثيز إزكبيرو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): تعرب إكوادور عن امتنانها للجهود التي بذلها القائمان على الصياغة، الإمارات العربية المتحدة واليابان، ولا سيما جهودهما في إدماج وجهات نظر جميع الوفود واقتراح نص متوازن يستجيب للحالة فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات نظام الطالبان.

صوت وفد بلدي تأييدا للقرار ٢٦٧٨ (2023) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة 12 شهرا، لأننا نؤمن بقوة الولاية وشموليتها وأنها تجمع العناصر التي يمكن أن تدعم الطريق قدما نحو المفاوضات وانتقال سياسي شامل للجميع يحترم القانون الدولي. وننوه أيضا بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحقيقا لتلك الغاية.

كما أننا ممتنون، بوصفنا من الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة، للقائمين على الصياغة للمبادرة بإجراء وتقديم تقييم مستقل يمكن مجلس الأمن من رصد الحالة الراهنة والنظر في التوصيات الرامية إلى الكف والعدول عن الانتهاكات التي باتت ذات طابع مؤسسي بسبب سياسة التمييز ضد النساء والفتيات الأفغانيات، وإلى تعزيز الحوار من أجل تنفيذ المبادئ الواردة في الخطة المتعلقة بالمرأة

من الوحدة وتوافق الآراء داخل مجلس الأمن بشأن كفالة استجابة أكثر فعالية من جانب الأمم المتحدة بغية التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها شعبنا على أرض الواقع. واستشرافا للمستقبل، فإن أفضل الطرق وأكثرها فعالية لتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان تكمن في كفالة إقامة نظام حكم مشروع وشمولي قادر على الاستجابة لاحتياجات شعبنا وتليبيتها. لذلك نأمل أن يظل تركيز الأمم المتحدة على الحوار السياسي من أجل عملية سياسية هادفة أولوية، إلى جانب الجوانب المهمة الأخرى لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وفي الختام، أشكر جميع الأعضاء الذين تكلموا اليوم وأعربوا عن دعمهم لشعب أفغانستان، وخاصة النساء والفتيات. ونشكر مرة أخرى جميع أعضاء المجلس على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالإجماع، ولكن الأهم من ذلك أنهم أظهروا دعمهم المتجدد للمساعدة على تحسين محنة شعبنا وتحقيق سلام حقيقي في أفغانستان تنعم بالاستقرار والوحدة.

رفعت الجلسة الساعة 10/40.

بشأن جميع جوانب ولاية الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بإقامة حوار سياسي يفضي إلى بدء عملية سياسية مجدية من أجل الحكم الشمولي والمشروع؛ والتصدي للحالة الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبنا. وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ولفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهم المستمرة التي لا تعرف الكلل. على الرغم من التحديات الهائلة والظروف المعاكسة، فقد مكثوا في البلد وقدموا الخدمات الأساسية للمحتاجين.

واليوم اتخذ مجلس الأمن أيضا خطوة مهمة دعما لتقييم شامل للحالة العامة في أفغانستان، بما في ذلك توصيات باعتماد المجتمع الدولي لنهج متكامل ومتسق، يوضع بالتشاور مع شعب أفغانستان، والأطراف السياسية الفاعلة الأخرى ذات الصلة وممثلي المنطقة والمجتمع الدولي. ونحن ممتنون لرئيس المجلس وللقائمين على الصياغة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة، على تقديم القرار 2679 (2023) وعلى دعمهم الحيوي. إنها خطوة مهمة تعكس درجة جديدة